

نحو إنشاء البنوك الرقمية في الجزائر: تحليل الواقع ومتطلبات التحول الرقمي

Toward the Establishment of Digital Banks in Algeria : Analysis of Reality and Digital Transformation Requirements

شطاره نبيلة *

جامعة الجزائر 3 – الجزائر

البريد الإلكتروني chetara.nabila@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2026/05/25.

تاريخ القبول للنشر: 2026/04/13

تاريخ الاستلام: 2026/02/08.

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التحول الرقمي في قطاع البنوك وأهميته في التوجه لإنشاء بنوك رقمية، وكغيرها من الدول تسعى الجزائر لمواكبة هذا التحول ووضعه كرهان أساسي من خلال تطبيق الرقمنة الشاملة لجميع الخدمات والمعاملات، بتوفير خدمات مرنة وسريعة وأمنة قائمة على التكنولوجيا مع ضمان التزاماتها بالإطار القانوني والتنظيمي.

وخلصت الدراسة أن قطاع البنوك في الجزائر حقق تقدما ملحوظا في مجال خدماته المصرفية والمالية، بما يتماشى واستراتيجية التحول الرقمي، وما أدخله قانون النقد والقرض الجديد للعديد من الميزات الجديدة لتحسين سرعة الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي، من خلال توسيع الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتحسين البنية التحتية للدفع الرقمي، إطلاق تطبيقات رقمية، وإتاحة إمكانية إنشاء بنوك رقمية، ليلها إصدار مجموعة من القوانين والتنظيمات خاصة بهذا النوع من البنوك، لكن هذا غير كاف ما لم تهيء البنية التحتية وتغير في البيئة الاقتصادية والاجتماعية بما تناسب هذا التوجه.

الكلمات المفتاحية: تحول رقمي، رقمنة، تكنولوجيا معلومات، تكنولوجيا مالية، بنوك رقمية

تصنيفات JEL: O32 , O33 , G21

Abstract: This study aims to highlight the importance of digital transformation in the banking sector and its role in the move toward establishing digital banks. Like many other countries, Algeria seeks to keep pace with this transformation, considering it a key priority by implementing comprehensive digitization of all services and transactions. This involves providing flexible, fast, and secure services based on technology, while ensuring compliance with the legal and regulatory framework .

The study concluded that the banking sector in Algeria has achieved notable progress in its banking and financial services, in line with digital transformation strategy. The new Monetary and Banking Law has introduced several measures to improve the speed of financial services and promote financial inclusion, through the expansion of electronic banking services, the enhancement of digital payment infrastructure, the launch of digital applications, and enabling the establishment of digital banks by issuing a set of laws and regulations specific to this type of banking. However, this is not sufficient unless the necessary infrastructure is in place and the economic and social environment is adapted to support this direction.

Keywords: Digital transformation; Digitization; Information Technology; Financial Technology; Digital Banks

Jel Classification Codes: G21, O32, O33

* شطاره نبيلة.

1. مقدمة:

يعد التحول الرقمي هدفا استراتيجيا رئيسيا تطمح له الدول والمؤسسات لتعزيز التنمية ومواكبة متطلبات العصر الرقمي المتسارع، إذ أصبحت المعلومات وتقنياتها وسيلة حتمية وليس خيارا لتطوير مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع البنكي، خاصة وأن ما يقارب 76% من الأشخاص في العالم يستخدمون الخدمات المصرفية عبر الأنترنت وبشكل منتظم (إضاءات، 2022، صفحة 03)، فالتسارع الكبير للتكنولوجيا المالية، وانتشار استعمال الهواتف الذكية، دفع بالبنوك والمؤسسات المالية الإعتماد بشكل متزايد على الحلول الرقمية لتلبية احتياجات العملاء وتحسين كفاءة أدائها، والانتقال من تقديم خدمات مصرفية تقليدية إلى تبني الخدمات المصرفية الرقمية المتكاملة، في إطار مسار شامل قد يؤدي إلى إنشاء بنوك رقمية كاملة، التي تمثل قمة التحول الرقمي في قطاع البنوك.

وكخطوة نحو تطوير قطاع البنوك اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات القانونية والتنظيمية وتبني استراتيجية لاستكمال مسار التحول الرقمي الذي وضعته كرهان أساسي من خلال تطبيق الرقمنة الشاملة لجميع الخدمات والمعاملات بتوفير خدمات مرنة وسريعة وآمنة قائمة على التكنولوجيا، وكنتيجة لذلك التحول أصدرت إطارا قانونيا وتنظيميا جديدا يحدد شروط تأسيس واعتماد وممارسة البنوك الرقمية من خلال النظام رقم 04-24 والتعليم رقم 05-02 خلال سنتي 2024 و2025 على التوالي، ما يمثل تحولا نوعيا للرفع من تنافسية قطاع البنوك وتعزيز التوجه نحو الاقتصاد الرقمي والشمول المالي في البلاد.

1.1. طرح إشكالية الدراسة:

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم التحول الرقمي في تهيئة البيئة الملائمة للتوجه نحو إنشاء البنوك الرقمية في الجزائر، وما أهم المتطلبات اللازمة لتحقيق هذا التوجه؟

2.1. فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- يساهم التحول الرقمي في تحسين أداء المؤسسات والبنوك خاصة وتعزيز كفاءتها من خلال دمج التقنيات التكنولوجية والأنظمة الرقمية والمادية.
- يؤدي تسريع وتيرة التحول الرقمي في الجزائر إلى تحسين البيئة المصرفية، مما يعزز فرص إنشاء البنوك الرقمية.
- يرتبط تحقيق الشمول المالي وإنشاء البنوك الرقمية في الجزائر بتوفر مجموعة من متطلبات قانونية وتقنية ومادية وبشرية، التي تمثل تحديا أمام هذا التوجه.

3.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن إنشاء البنوك الرقمية يحتاج وبالضرورة الاعتماد على مختلف عناصر ومحددات التحول الرقمي التي تعمل لتحقيق التطوير والابتكار في تقديم الخدمات المصرفية حتى تستجيب لمتطلبات العملاء وعلى هذا الأساس تبرز الأهمية أكثر من خلال دراسة الواقع المأمول تطبيقه في الجزائر ومدى مساهمتها لتحولات العصر الرقمي.

4.1. أهداف الدراسة:

وتتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- تبيان الإطار النظري للتحويل الرقمي والبنوك الرقمية؛
- إبراز أهمية تبني التحويل الرقمي في قطاع البنوك للرفع من تنافسية داخل القطاع؛
- التعرف على واقع التحويل الرقمي وقطاع البنوك في الجزائر؛
- قراءة في متطلبات إنشاء البنوك الرقمية في الجزائر والتحديات التي تواجه هذا التحويل.

5.1. منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على أداتي الوصف والتحليل لتقديم وتحليل مختلف جوانب الدراسة من خلال قراءة لعناصر التحويل الرقمي والبنوك الرقمية، وعرض واقع ذلك في الجزائر.

6.1. هيكل الدراسة:

لمعالجة هذه الإشكالية قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث محاور:

أولاً: الإطار النظري للتحويل الرقمي في قطاع البنوك والبنوك الرقمية؛

ثانياً: تشخيص بيئة التحويل الرقمي وتطور قطاع البنوك في الجزائر؛

ثالثاً: متطلبات وتحديات إنشاء بنوك رقمية في الجزائر.

2. الإطار النظري للتحويل الرقمي في قطاع البنوك والبنوك الرقمية

حقق قطاع البنوك تقدماً ملحوظاً في مجال خدماته المصرفية والمالية، الذي عمل على مواصلة الجهود لمواكبة عصر التحويل الرقمي لتحسين الكفاءة التشغيلية وتقديم خدمات أفضل للعملاء عبر الأنترنت أو من خلال الهاتف المحمول، للوصول إلى نموذج رقمي شامل ممثل في البنوك الرقمية، لذ سيتم التعرف على التحويل الرقمي من خلال مفهومه وأهميته تبنيه في قطاع البنوك والتعرف على مفهوم البنوك الرقمية من خلال النقاط التالية:

1.2. تعريف التحويل الرقمي:

للتحويل الرقمي عدة تعاريف لا يمكننا النظر إليه من زاوية التكنولوجيا فقط أو من زاوية التسويق فقط أو أي زاوية أخرى، وإنما يأخذ بعين الاعتبار جميع المعايير اللازمة للوصول لتعريف أدق للتحويل الرقمي، منها:

عرفت المفوضية الأوروبية التحويل الرقمي على أنه عملية تتسم بدمج التقنيات التكنولوجية والتكامل بين الأنظمة الرقمية والمادية، إضافة لظهور نماذج أعمال مبتكرة وعمليات جديدة تؤدي إلى تطوير المنتجات والخدمات الذكية.

(Shoikova, 2021, p:07)

أما منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD) فتعرف التحويل الرقمي على أنه تأثير التقنيات والبيانات الرقمية بشكل تحويلي على حياة الناس والشركات والحكومات، حيث يعيشون ويتفاعلون وينتجون ويعملون بطريقة مختلفة عما كان عليه في الماضي، مع تسارع هذه التغيرات بسرعة، فالتحويل الرقمي يشمل نظاماً بيئياً من التقنيات الرقمية المترابطة مثل الذكاء الاصطناعي، الأنترنت الأشياء، شبكات الجيل الخامس، الحوسبة السحابية، التي تدعم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية. (OECD، 2025)

فالتحويل الرقمي هو عملية تحول شاملة ناتجة عن مزيج من ثلاث ظواهر الأتمتة (Automation) وإزالة الطابع المادي (Dematerialisation) وإعادة تنظيم أنماط الوساطة (Reorganisation of intermediation)، من خلال تبني المؤسسة استخدام التكنولوجيا الرقمية والبيانات بشكل متكامل ودمج هذه التقنيات في جميع أعمالها وأنشطتها وعملياتها الداخلية، وعلاقاتها مع أصحاب المصلحة، التي تعمل على تحسين أدائها. وقد أكمل Vial سنة 2019 هذا التعريف مؤكداً

الدور المهم للتقنيات الرقمية SMACIT التي تشمل (الاجتماعية Social، المتنقلة Mobile، التحليلات Analytics، الحوسبة السحابية Cloud، وإنترنت الأشياء Internet of Things). (Kafia & et.al, 2024, p:456).

ففي ظل التطورات التكنولوجية أصبح من الضروري التمييز بين مفهومي الرقمنة والتحول الرقمي عادة ما تشير الرقمنة تحسين وتبسيط العمل من خلال استخدام البيانات الرقمية بدلا من الوثائق المادية، أما التحول الرقمي يتضمن دمج التقنيات الجديدة بأنشطة المؤسسة لما يمكنها من التكيف مع التطورات الرقمية. (Kafia & et.al, 2024, p:456).

2.2. تعريف البنوك الرقمية:

يعرف التحول الرقمي في القطاع المصرفي على أنه عملية الانتقال من نظام تقليدي في المعاملات المالية والمصرفية إلى نظام رقمي قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات العمل المصرفي. (خديجة و مخربش ، 2025، صفحة 487)

ليظهر مفهوم البنوك الرقمية التي عرفت بأنها البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية عبر القنوات أو المنصات الرقمية باستخدام التقنيات الحديثة، (إضاءات، 2022، ص: 03) كما عرفها البعض هو القيام بالخدمات المصرفية من خلال المنصة الرقمية، متخلصا من كل الأعمال الورقية مثل الشيكات، وإيصالات الإيداع، وغيرها، التي تتم عبر الأنترنت، وبالتالي يتيح البنك الرقمي للعملاء رفاهية الوصول بحرية وأداء كل الأنشطة المصرفية التقليدية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، دون الحاجة إلى الذهاب شخصيا إلى فرع البنك لإنجاز معاملة، ويتم عن طريق الحاسوب أو هاتف محمول. (hdfcbank, 2025)

وفي الجزائر عرف البنك الرقمي على أنه كل بنك يقدم خدمات ومنتجات مصرفية حصريا عبر قنوات أو منصات أو دعائم رقمية بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في إطار ممارسة أنشطته المشغلة كلية آليا، والتكنولوجيا الحديثة هي كل التقنيات المتعلقة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال والتكنولوجيا المالية. (النظام رقم 02-24 ، 2024 ، المادتين 02 و 07)

3.2. أهمية تبني قطاع البنوك التحول الرقمي:

تعتبر البنوك الرقمية نموذجا متقدما للتحول الرقمي في قطاع البنوك، وعلى أساسه تبرز أهمية هذا النوع من البنوك من خلال ما تستجيبه لتطلعات العملاء في العصر الرقمي، والمتمثلة في الشكل التالي: (زيدان و عصماني، 2024، صفحة 60)

الشكل رقم 1: أهمية تبني قطاع البنوك التحول الرقمي.

فعالية التكلفة حيث تعمل الخدمات المصرفية في البنوك الرقمية على تقليل تكلفة الوصول للخدمات المالية بشكل كبير سواء للأفراد أو المؤسسات المالية خاصة من ناحية تكاليف الفروع المادية أو الموارد البشرية والبنية التحتية.	الراحة وسهولة الاستخدام حيث يسمح للعملاء من إدارة أمورهم المالية في أي وقت ومن أي مكان والاستفادة من الخدمات المصرفية الالكترونية دون مواجهة صعوبات أو تعقيدات وهذا ما يوفره البنك الرقمي من وقت وجهد
تجربة العملاء والتخصيص تركز تطبيقات الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك الرقمية على تعزيز تجربة العملاء من خلال التعديل أو التخصيص انطلاقا من تحليل سلوك العملاء الالكتروني وكل ذلك من أجل تقديم تجارب شخصية ومصممة خصيصا لعملائها	تعزيز الأمن والثقة حيث تعمل البنوك الرقمية على ضمان أمن المعاملات المالية، من خلال تنفيذها لتدابير أمنية قوية، مثل التشفير والمصادقة متعدد العوامل وحماية بيانات العملاء، وهذا ما يسمح للعملاء باعتماد الخدمات المصرفية الرقمية بكل ثقة وأمان

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على زيدان سمية وعصماني سفيان (2024)، دراسة تحليلية لخصوصية وأمن المعلومات المصرفية في بيئة البنوك الرقمية، دراسة حالة بنك بنكسي الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد رقم 17، العدد، 02، 2024، ص ص: 60-61.

4.2. متطلبات إنشاء البنوك الرقمية

يعتمد التحول الرقمي في قطاع البنوك على مجموعة من العناصر الأساسية التي تعمل معا لتحقيق التطوير والابتكار في تقديم الخدمات المصرفية والتي يحتاج لها أي بنك رقمي عند إنشائه وهذا ما سيتم توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: متطلبات إنشاء البنوك الرقمية.

البنية التحتية الرقمية	- تطوير الأنظمة المصرفية الأساسية لتكون متكاملة وقادرة على التعامل مع البيانات الضخمة؛ - تحديث مراكز البيانات والشبكات لتدعم تقديم الخدمات بسرعة وأمان.
البيانات الضخمة	- استخدام البيانات لتحليل سلوك العملاء وتقديم خدمات مخصصة وفقا لاحتياجاتهم؛ - تحسين عمليات اتخاذ القرار بناء على رؤى دقيقة مستمدة من البيانات.
الأمن السيبراني	- تعزيز نظم حماية البيانات والمعاملات المصرفية ومكافحة الاحتيال الإلكتروني؛ - اعتماد تقنيات مثل المصادقة الثنائية والتشفير لحماية بيانات العملاء.
التحول في تجربة العملاء	- تقديم تطبيقات مصرفية سهلة الاستخدام تمكن العملاء من إدارة حساباتهم، وإجراء المعاملات؛ - تطوير منصات إلكترونية للمدفوعات والتحويلات المالية؛ - قنوات متعددة للتفاعل مع العملاء، بما في ذلك التطبيقات والرسائل النصية والمكالمات.
التشريعات والقوانين	- الامتثال للوائح المحلية والدولية المتعلقة بالخدمات المصرفية الرقمية؛ - التكيف مع المتطلبات القانونية المتعلقة بالخصوصية وحماية البيانات.
الثقافة المؤسسية الرقمية	- تدريب الموظفين على استخدام التقنيات الحديثة وتعزيز مهاراتهم الرقمية؛ - تبني عقلية الابتكار والتغيير داخل المؤسسة المصرفية.
الشراكات والتعاون	- التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) لتطوير حلول مبتكرة؛ - إنشاء شراكات مع مزودي الخدمات التقنية لتعزيز القدرات الرقمية.
التقنيات الرقمية الحديثة	- الذكاء الاصطناعي: لتحسين تجربة العملاء من خلال روبوتات الدردشة، وتحليل البيانات؛ - البلوك تشين: لتعزيز الأمان والشفافية في العمليات المصرفية والمعاملات والتحويلات المالية؛ - الحوسبة السحابية: لزيادة كفاءة تخزين البيانات وتقليل التكاليف التشغيلية. - إنترنت الأشياء: لتحسين الخدمات المصرفية الذكية وربط الأجهزة المختلفة.

المصدر: بن غالية كززة وقورين حاج قويدر (2025)، دور التحول الرقمي في تعزيز النظم المحاسبية بالمؤسسات المصرفية -دراسة استقصائية على عينة من المصارف بولاية الشلف-، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد رقم 14، العدد 01، 2025، ص: 165.

5.2. مراحل ظهور البنوك الرقمية

ارتبط ظهور العالم الرقمي بظهور شبكة الانترنت، وقد تطورت بمرور الوقت بشكل متسارع ومتداخل مع الممارسات الاجتماعية والتجارية، مما غير جذريا سلوكيات المجتمع وتعاملاته المالية والتجارية، وقد تطور ظهور البنوك الرقمية مساهمة للتحول الرقمي من خلال ثلاث مراحل رئيسية والموضحة كالآتي: (معهد الدراسات المصرفية، 2024، صفحة 04) & (Vijayashree & Recent, 2022, p:270)

1.5.2. المرحلة الأولى: المرحلة القبلية للرقمنة (Pre-Digital):

كانت الثورة الأولى تتمثل في الانتقال من العمليات الورقية إلى العمليات الإلكترونية، حيث أدخلت البنوك الخدمات الإلكترونية الأولية في منتصف السبعينيات من أجهزة السحب الآلي (ATM) ومراكز الاتصال (Call Centers)، وكان ذلك بمثابة ثورة تكنولوجية كبيرة نظرا لما أحدثته تلك الخدمة من تسهيل وتسريع عمليات السحب الخاصة بالعملاء، وقد تبع ذلك في تسعينيات القرن الماضي، المعاملات المصرفية التي تتم عبر الأنترنت، الذي اقتصر الأمر على دفع بعض الرسوم أو الفواتير بشكل إلكتروني.

2.5.2. المرحلة الثانية: الرقمنة الجزئية للبنوك (Digital 1.0):

حيث دخلت معظم الخدمات المالية والمصرفية العالم الرقمي باعتمادها على تقنية SMAC (الاجتماعية، المتنقلة، التحليلات، والسحابية) كما هو موضح في الشكل أدناه، الذي سهل على العملاء تلبية معظم احتياجاتهم من خلال تصفح حساباتهم البنكية عبر الأنترنت (Web Banking)، ودفع الفواتير عبر الأنترنت سواء كانت شخصية أو تتعلق بالخدمات العامة، كما أصبح بإمكانهم الحصول على التقارير المتعلقة بحساباتهم البنكية، أو الوصول إلى خدمات القروض الشخصية أو التمويل العقاري ومختلف الخدمات عبر الأنترنت أو من خلال الهاتف المحمول، وقد مكّنت هذه التقنيات البنوك من التحول من مجرد جهات تمكينية فعالة إلى مقدّمي خدمات مصرفية أكثر تخصصًا وتوجّهًا نحو العميل.

3.5.2. المرحلة الثالثة: الرقمنة الكلية للبنوك (Digital 2.0):

وهو نموذج رقمي شامل لا يحتاج لوجود مقر أو كيان إداري، وهو ما يطلق عليه (Virtual Banks) أو (Fully Digital Banks)، حيث توفر البنوك الرقمية القيام بكافة الخدمات المصرفية من فتح حسابات أو الاقتراض أو إصدار بطاقات وغيرها عبر الأنترنت دون الحاجة إلى وجود مقر إداري يتردد عليه العملاء، وتعتمد تلك البنوك على مجموعة من التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، الأتمتة الروبوتية للعمليات، سلسلة الكتل، خدمات مصرفية عبر التطبيقات، وأنترنت الأشياء، واستعمالها لأحدث التقنيات التشفيرية وذلك للحفاظ على خصوصية بيانات العملاء. ويمكن تلخيص مراحل تطور التحول الرقمي في البنوك في الشكل الآتي:

الشكل رقم 2: مراحل ظهور البنوك الرقمية.



Source: Vijayashree M.C., Recent Trends (2022), Major Opportunities and Challenges of Digital Banking in Indian Context, International Journal of Research Publication and Reviews, Vol 3, N°10, October 2022, p: 270. (بالتصرف)

ويعتبر أول بنك رقمي كامل تم تأسيسه على مستوى العالم هو بنك Ally Bank عام 2009، وعلى مستوى البنوك الإسلامية فقد أطلق بنك بوبيان أول بنك إسلامي رقمي عالمي عام 2021 باسم Nomo Bank.

3. تشخيص بيئة التحول الرقمي وتطور قطاع البنوك في الجزائر

سيتم التعرف على بيئة التحول الرقمي في الجزائر ومدى مساهمة قطاع البنوك لهذه التغيرات خاصة وأن مساهمة هذا القطاع للتحول الرقمي ضروري لتعزيز المنافسة والشمول المالي، وهذا من خلال من خلال النقاط التالية:

1.3. استراتيجية الجزائر في التحول الرقمي:

سعت الجزائر لمسايرة تغيرات العصر ومواكبة الثورة التكنولوجية وفق نهج مدروس من أجل تحقيق تحول رقمي شامل في الجزائر باعتبارها من الدول الناشئة في هذا المجال، فكان ذلك من خلال البدء بإنشاء وزارة الرقمنة والاحصائيات سنة 2020 ليتم إلغائها وتحويلها إلى المحافظة السامية للرقمنة الموضوعة تحت رئاسة الجمهورية سنة 2023، والمكلفة بقيادة مشاريع الرقمنة القطاعية والمشاريع في مجال التحول الرقمي والحرص على متابعتها وتقييمها. (SNTN، 2024، صفحة 03)

ولتجسيد التحول الرقمي في الجزائر تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي برؤية "من أجل جزائر رقمية 2030" تحت إشراف المحافظة السامية للرقمنة سنة 2024، وفق مقاربة تشاركية وتشاورية شاملة مع جميع القطاعات والفاعلين والمتعاملين الاقتصاديين في مجال الرقمنة من القطاعين العام والخاص، فهي تمثل خارطة طريق شاملة تهدف إلى: (SNTN، 2024، صفحة 03)

- تحديث الإدارة العمومية، من خلال تسهيل وتسريع المعاملات وتحقيق اتصال عالي الجودة للجميع وتوفير خدمات مرقمنة وسهولة الولوج 100%؛
- تطوير الاقتصاد الرقمي، دعم الابتكار وتشجيع المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا لتساهم في خلق الثروة وتطوير الناتج الداخلي الوطني الخام؛
- ترسيخ السيادة الرقمية للجزائر، من خلال التحكم في البنية التحتية الرقمية وضمان أمن أنظمة المعلومات والبيانات الوطنية.
- وتقوم الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي على خمس محاور استراتيجية، ويشمل كل محور على مجموعة من الأهداف الاستراتيجية بمجموع خمسة وعشرون (25) هدفا استراتيجية لكل هدف منها غاية تعمل على بلوغها في الفترة الممتدة من 2025 إلى 2030، ويمكن توضيح هذه المحاور في التالي: (SNTN، 2024، الصفحات 13-20)
- المحور الأول: يتمثل في دعم البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الغاية منه الربط القوي والولوج المتكافئ للخدمات الرقمية؛
- المحور الثاني: يشمل رأس المال البشري والتكوين والبحث وتخصيص الكفاءات والناشطين في مجال التحول الرقمي من تكنولوجيا الاعلام والاتصال؛
- المحور الثالث: خاص بالحوكمة الرقمية من خلال رقمنة الإدارة العمومية لضمان التنمية الاجتماعية واقتصادية مستدامة؛
- المحور الرابع: خاص بالاقتصاد الرقمي يعمل على تشجيع اعتماد التحول الرقمي للمؤسسات والتجار وتطوير الصناعة الرقمية والسوق الرقمي الوطني، والرفع من جاذبية الاستثمار الأجنبي.
- المحور الخامس: خاص بالمجتمع الرقمي يشمل تطبيق لفضاء رقمي لكافة فئات المجتمع، وتعزيز الشمول الرقمي.
- ولتنفيذ هذه الاستراتيجية عملت الدولة على وضع أطر قانونية وتنظيمية تواكب التحول الرقمي وتسريع تطبيقه ما يسمح بوضع نظام بيئي رقمي نشط، مؤمن وفعال للجميع، كما يعد أمن أنظمة المعلومات جزء لا يتجزأ وشرط أساسي

لنجاح هذه الاستراتيجية بالاعتماد على تطابق التحول الرقمي مع متطلبات المنظومة الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية. (SNTN، 2024، صفحة 21)

2.3. واقع التحول الرقمي في الجزائر

يعد تطوير قطاع الاتصالات والقطاع الرقمي من الأولويات التي حددتها الجزائر لنفسها منذ سنة 2000 بدأ بقطاع الاتصالات، وتأكيد ذلك من خلال الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر لسنة 2024، حيث سيتم دراسة واقع ووضع التحول الرقمي في الجزائر من خلال بعض المؤشرات التي تم عرضها من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات، ووزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية وما تم نشره في التقرير الرقمي لسنة 2025، وهي كالتالي:

1.2.3. وضعية حسب مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

يعتبر مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال (IDI) الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) أهم مؤشر لقياس وتقييم مستوى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول العالم، وهو يركز على مجموعة من المؤشرات الفرعية، ضمن محورين أساسيين هما: التوصل الشامل (مدى توصيل الأسر والأفراد بالإنترنت)، والتوصيل الهادف (يتعلق بالاستعمال المفيد للإنترنت في مختلف المجالات والقطاعات وبتكلفة معقولة)، حيث تقدمت الجزائر بـ 15 مرتبة دفعة واحدة التي احتلت المرتبة 74 عالميا بحصولها على 86.1 نقطة في تقرير جوان 2025 التي كانت العام الماضي في المرتبة 89 عالميا بـ 75 نقطة، (mpt، 2025) والشكل التالي يوضح موقع الجزائر مقارنة بمحيطها من خلال هذا المؤشر.

الشكل رقم 3: مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة 2025 للجزائر مقارنة بمحيطها.

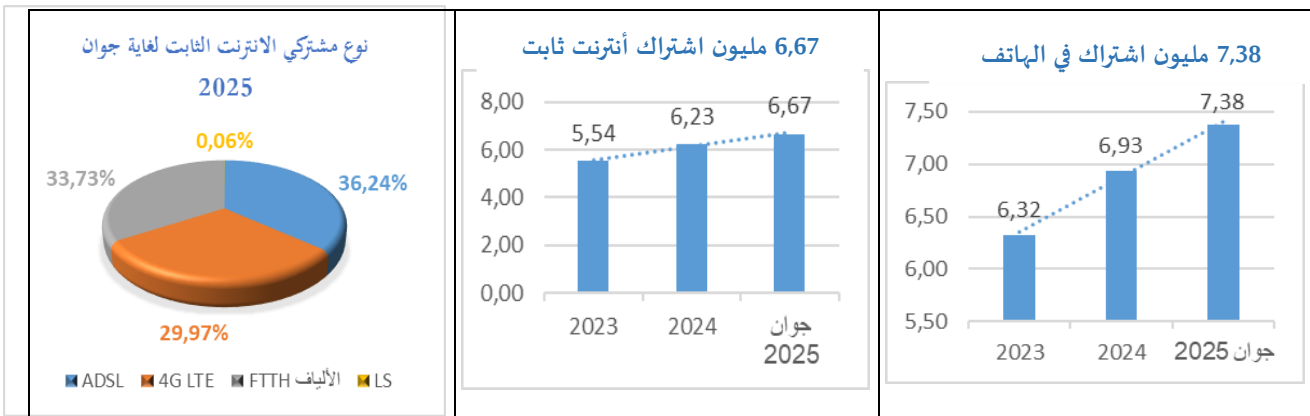


المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية <https://www.mpt.gov.dz> تاريخ الإطلاع 2025/07/10.

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن الجزائر قد تجاوزت متوسط المؤشر على المستوى العالمي كما تفوقت على البلدان العربية والإفريقية والبلدان متوسطة الدخل، ما يدل على انعكاس مجهوداتها في تطبيق استراتيجية التحول الرقمي، من توسيع شبكة الإنترنت عالية التدفق، ودمج برامج الرقمنة في المؤسسات والإدارات العمومية، وتعزيز خدمات التعليم الرقمي والخدمات الإلكترونية في مختلف القطاعات وتحسين جودة الخدمات.

2.2.3. وضعية شبكة الإنترنت للهاتف الثابت

سيتم التوضيح في هذه النقطة تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر، وكذا تطور الاشتراكات الأنترنت الثابت لفترة من 2023 إلى غاية جوان 2025، ونوع مشطري الأنترنت الثابت، والشكل التالي يوضح ذلك: الشكل رقم 4: يوضح تطور اشتراكات وشبكة الأنترنت للهاتف الثابت ونوعها في الجزائر للفترة 2023- جوان 2025.



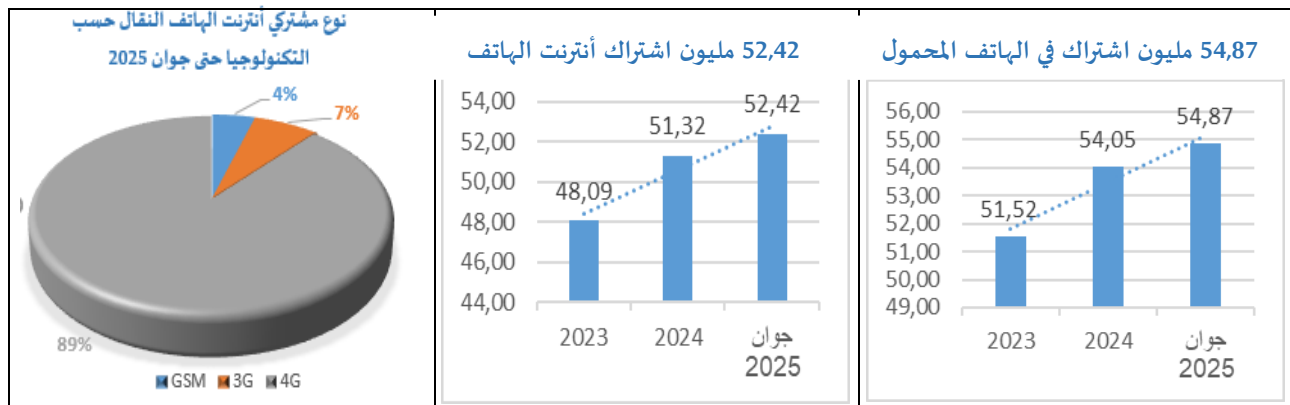
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: <https://www.mpt.gov.dz/أرقام-ومؤشرات>

<https://www.arpce.dz/ar/indic/internet>, Consulté le 01/04/2026.

من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح ثلاث عناصر وهي إجمالي الاشتراكات في الهاتف الثابت وإجمالي اشتراكات الانترنت الثابت وأنواعها، حيث يلاحظ أن الاشتراكات في تزايد مستمر حتى جوان 2025 لتصل اشتراكات الهاتف الثابت بـ 7,38 مليون مشترك و 6,67 مليون مشترك أنترنت ثابت، وهذا يدل على الطلب المستمر والحاجة الماسة لها في عصر يتطلب التكنولوجيا، حيث مكن التحديث في شبكة الأنترنت إلى تنوع اشتراكات الانترنت الثابت لمسايرة متطلبات التكنولوجيا فنجد زيادة عدد الاشتراكات في تقنية FTTH فزادت من 27% سنة 2024 إلى 33,73% في جوان 2025 باعتبارها الأحدث تكنولوجيا وطلبا والتي وصلت لـ 2,82 مليون مشترك FTTH (mpt, 2025)، ومع ذلك تبقى الاشتراكات بتقنية ADSL هي الأكثر سيطرة بنسبة 36% لتكون في المرتبة الثانية من حيث عدد الاشتراكات في تقنية 4G LTE FIXE بنسبة تقريبا 30%، أما LS هي في الزوال بنسبة 0,06%، ووصل متوسط سرعة تنزيل الأنترنت الثابت 15,05 ميغابايت في الثانية. (datareportal, 2025)

3.2.3. وضعية شبكة الأنترنت للهاتف النقال

سيتم التوضيح في هذه النقطة تطور عدد اشتراكات الهاتف النقال (المحمول) في الجزائر، وكذا تطور الاشتراكات الأنترنت للهاتف النقال لفترة من 2023 إلى جوان 2025، ونوع مشترك الهاتف النقال، والشكل التالي يوضح ذلك: الشكل رقم 5: يوضح تطور اشتراكات وشبكة الانترنت للهاتف النقال ونوعها في الجزائر للفترة 2023- جوان 2025.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: <https://www.mpt.gov.dz/أرقام-ومؤشرات>

<https://www.arpce.dz/ar/indic/internet>, Consulté le 11/07/2025.

من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح ثلاث عناصر وهي إجمالي الاشتراكات في الهاتف النقال وإجمالي اشتراكات الانترنت للهاتف النقال وأنواعها، حيث يلاحظ أن الاشتراكات في تزايد مستمر حتى سنة جوان 2025 لتصل اشتراكات الهاتف النقال بـ 54,87 مليون مشترك 52,42 مليون منها يملكون اشتراك أنترنت للهاتف النقال، ويجدر بالذكر أن هناك تحولاً متزايداً من الاشتراكات من تقنية الجيل الثالث 3G إلى تقنية الجيل الرابع 4G في الهواتف المحمولة التي تمثل حاليا 89% مقارنة بالجيل

الثالث. كما تشير البيانات إلى أن 91,4% من هذه الاشتراكات تعتبر عالية السرعة، أما متوسط سرعة تنزيل الإنترنت عبر الهواتف النقالة بـ 23,42 ميغابيت في الثانية (datareportal، 2025)، وحاليا نتجه نحو تقنية الجيل الخامس 5G.

4.2.3. عرض نطاق التردد الدولي للإنترنت

من خلال النقطتين السابقتين حققت حظيرة اشتراكات الإنترنت للهواتف الثابت والنقال حتى سنة 2024 ما يزيد عن 57,54 مليون مشترك أي مستخدم للإنترنت لتصل في جوان 2025 بـ 59,10 مليون مستخدم، حيث تطور نطاق التردد الدولي المستخدم بالزيادة فقدّر خلال السنة بـ 9,8 تيرابيت في الثانية التي كانت سنة 2019 بـ 1,528 تيرابيت في الثانية. (Mpt، 2019) & (mpt، 2025) حيث قدر معدل النمو خلال فترة الدراسة بـ 541%، وهذا نتيجة الجهود المبذولة لتحديث وتحسين جودة خدمات الإنترنت مع تشغيل كوابل دولية جديدة وزيادة قدرات استغلالها (ORVAL - ALVAL).

5.2.3. استخدامات الإنترنت

سيتم التوضيح في هذه النقطة كيفية استخدام الناس في الجزائر للتكنولوجيا الرقمية والاتصال بالإنترنت من الأجهزة الرقمية والمنصات الإلكترونية والخدمات الرقمية الذي أصبح جزء من الحياة اليومية لأي شخص، بالاعتماد على التقرير الرقمي للجزائر لعام 2025 بواسطة Datareportal، مثل مستخدمي الإنترنت، ونسبة انتشار الإنترنت، وعدد الاتصالات المحمولة، وغيرها من المؤشرات الرقمية في البلاد والجدول التالي يلخص ذلك:

الجدول رقم 2: استخدامات الإنترنت في الجزائر بداية 2025.

النسبة المئوية	العدد	
116% من إجمالي عدد السكان	54,8 مليون مستخدم	مستخدمي الهواتف النقالة النشطة
76,9% من إجمالي عدد السكان	36,2 مليون مستخدم	مستخدمي الإنترنت
54,2% من إجمالي عدد السكان	25,6 مليون حساب	مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي
83,5% من إجمالي عدد السكان الذين يبلغون من العمر أكثر من 18 سنة	25,6 مليون مستخدم	مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي يبلغون من العمر أكثر من 18 سنة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير الرقمي للجزائر جوان 2025 (datareportal).

من خلال الجدول أعلاه بلغ عدد مستخدمي الهواتف النقالة في الجزائر بـ 54,8 مليون مستخدم وهو ما يعادل 116% من إجمالي عدد السكان، ويشير هذا إلى أن العديد من الأشخاص يستخدمون أكثر من هاتف نقال واحد قد يستخدم واحد للعمل والأخر شخصي خاصة مع انتشار تقنية الشريحة الإلكترونية، كما أن استخدام الإنترنت يمثل نسبة كبيرة من إجمالي عدد السكان التي قدرت بـ 76,9%، و54,2% منها يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي، ولو خصصنا الدراسة على الأشخاص التي تفوق أعمارهم 18 سنة تصل النسبة إلى 83,5%، وهذه النسب في تزايد مستمر نتيجة أهمية التحول الرقمي في البلاد.

3.3. واقع البنوك الجزائرية في ظل التحول الرقمي:

حقق قطاع البنوك تقدما ملحوظا في مجال خدماته المصرفية والمالية، الذي عمل على مواصلة الجهود لمواكبة عصر التحول الرقمي لتحسين الكفاءة التشغيلية وتقديم خدمات أفضل للعملاء، بإدخال ما يعرف بالتكنولوجيا المالية، وقد أدخل قانون النقد والقرض الجديد العديد من الميزات الجديدة لتحسين سرعة الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي، مثل الخدمات المصرفية الإلكترونية، إطلاق تطبيقات رقمية، وإمكانية أن يأخذ الدينار الجزائري شكلا رقميا ما يسمى بالدينار الرقمي الجزائري، وإمكانية إنشاء بنوك رقمية كنتيجة لمتطلبات التحول الرقمي. (القانون رقم 09-23، 2023، المواد

رقم 02، 64 و90) ويمكن عرض واقع البنوك الجزائرية في ظل التحول الرقمي من خلال مجموعة من الأرقام الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: أرقام عن واقع البنوك الجزائرية في ظل التحول الرقمي إلى غاية سنة 2024

وضعية البنوك في الجزائر خلال سنة 2024			
28 بنك ومؤسسة مالية	20 بنك	7 بنوك عمومية	12 بنك تعمل في الصيرفة المالية
8 مؤسسات مالية	13 بنوك خاصة	2 منها متخصصة فقط في الصيرفة الاسلامية	
1761 إجمالي الوكالات الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية	16.246,4 مليار دج	793,5 مليار دج إجمالي ودائع التمويل الاسلامي	11.256,5 مليار دج إجمالي القروض
البنية التحتية للبنوك في الجزائر خلال سنة 2024			
* (من 2020 أدخلت معاملات بريد الجزائر في الاحصائيات)			
نشاط الدفع عبر الأنترنت	نشاط السحب على جهاز الصرف الآلي (ATM)	نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني (TPE)	نشاط الدفع عبر الهاتف المحمول
بدأ في الخدمة سنة 2016	بدأ في الخدمة سنة 2016	بدأ في الخدمة سنة 2016	بدأ في الخدمة سنة 2022
19,6 مليون إجمالي المعاملات	3.942 العدد الإجمالي	68.140 العدد الإجمالي	58 مليون إجمالي معاملات الدفع
51,9 مليار دج المبلغ الإجمالي للمعاملات	197 مليون إجمالي المعاملات	5,6 مليون إجمالي المعاملات	43,6 مليار دج المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع
حاليا وصلت عدد المعاملات منذ انطلاقه 63.634.914	3.691 مليار دج المبلغ الإجمالي للمعاملات	44,6 مليار دج المبلغ الإجمالي للمعاملات	36 مليون إجمالي معاملات التحويل
حاليا وصل عدد الأجهزة ATM إلى 4.577	حاليا وصل عدد محطات TPE إلى 77.576	حاليا وصل عدد محطات TPE إلى 77.576	503,7 مليار دج المبلغ الإجمالي لمعاملات التحويل
البطاقات المتداولة			
حاليا أي لغاية أفريل 2025 عدد البطاقات المتداولة 20.498.350 بطاقة			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير بنك الجزائر 2024 وأرقام مقدمة من قبل GIE monetique

4. متطلبات وتحديات إنشاء بنوك رقمية في الجزائر

اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات القانونية والتنظيمية لاستكمال مسار التحول الرقمي الذي وضعته كرهان أساسي من خلال تطبيق الرقمنة الشاملة لجميع الخدمات والمعاملات، بتوفير خدمات مرنة وسريعة وآمنة قائمة على التكنولوجيا مع ضمان التزاماتها بالإطار القانوني والتنظيمي لتفعيل تنافسية القطاع المصرفي وإنشاء بنوك رقمية خاصة مع التوجه نحو الاقتصاد الرقمي والشمول المالي، وكان من أهم ما أصدرته النظام رقم 04-24 (النظام رقم 04-24، 2024) والتعليم رقم 25-02 (التعليم رقم 25-02، 2025)، لتنظيم ما جاء به القانون النقدي والمصرفي الجديد لسنة 2023 لتعزيز الشفافية والأمان والكفاءة في تقديم الخدمات البنكية الرقمية.

1.4 متطلبات إنشاء بنوك رقمية في الجزائر

لإنشاء بنك رقمي جزائري يجب الالتزام بمجموعة من الشروط القانونية والتنظيمية التي حددها بنك الجزائر في نظامه رقم 04-24 والتعليم رقم 25-02 وتحت إشراف المجلس النقدي والمصرفي، وأهم متطلبات إنشاء بنك رقمي في الجزائر مايلي:

1.4 المتطلبات الشكلية:

والمتمثلة في الشروط الشكلية: (النظام رقم 04-24، 2024، المواد 07-02 والمادة 11)

- استيفاء الشروط الشكلية للبنوك التقليدية (أن يكون في شكل شركة مساهمة)؛
- ممارسة كل العمليات المصرفية الخاصة بالبنوك التقليدية، بشرط أن تقدم الخدمات والمنتجات مصرفية حصريا عبر قنوات ومنصات أو دعائم رقمية المشتغلة كلياً؛
- شرط الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، المتعلقة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال والتكنولوجيا المالية؛
- ألا يكون في شكل فرع لبنك أجنبي؛
- الزامية وجود مقر اجتماعي في الجزائر يخصص لأغراض إدارية، واستعماله لمعالجة شكاوى الزبائن؛
- لا يسمح بفتح وكالات من غير تلك المسماة "الرقمية"، والمشتغلة كليةً؛
- يجب توفير لزبائنه عبر شبكته الخاصة للروبوتات المصرفية أو استعمال تلك التابعة للبنوك الأخرى؛
- يجب أن يكون ضمن مساهمي البنك الرقمي بنك خاضع للقانون الجزائري بحيث يمتلك على الأقل 30% من رأس المال، ولا يجوز لأي مساهم آخر أن يملك أكثر من هذه النسبة؛
- أن يكون رأس المال الأدنى الذي يملكه البنك الرقمي عشر ملايين دج، وأن يكون محرراً كلياً ونقداً؛ (النظام رقم 24-02، 2024، المادة 02)

من خلال هذه الشروط يصر المشرع الجزائري أن يكون تأسيس بنك رقمي محلي متواجد في الجزائر ويمنع إنشائه كفرع أجنبي، لكن يشجع الشراكة الأجنبية شريطة أن يكون أغلبية أسهمه ملك لبنك خاضع للقانون الجزائري، كهدف لتشجيع المساهمة الوطنية وحماية السوق المصرفية الجزائرية.

2.4. المتطلبات المتعلقة بإجراءات إنشاء بنك رقمي

لا يكفي توافر متطلبات الشكل لإنشاء بنك رقمي في الجزائر، وإنما لابد من اتباع إجراءات معينة لتأسيسه وإنشائه حيث يتضمن مرحلتين أساسيتين هما الترخيص ثم الاعتماد فالحصول على مقرر الترخيص لا يكفي لممارسة النشاط البنكي وإنما وجب اقترانه بمقرر الاعتماد حتى يكتسي المشروع شكل بنك، فهناك إجراءات إضافية لما هو مطلوب لتأسيس بنك تقليدي بإجراءات مخصصة للبنوك الرقمية فقط والتي خصصتها التعليمات رقم 02-25، والمتمثلة في:

1.2.4. الإجراءات المتعلقة بالترخيص بتأسيس بنك رقمي:

للحصول على ترخيص لتأسيس بنك رقمي يتعين تقديم طلب إلى المجلس النقدي والمصرفي ويكون مرفق بملف شامل يتضمن ما هو معتاد لتأسيس بنك تقليدية المنصوص عليها في النظام 01-24 (النظام رقم 24-01، 2024)، وإضافة ملف تكميلي يتضمن مايلي: (التعليمات رقم 02-25، 2025، المواد 02-04)

- عرض موجز للمشروع؛
- مشروع القانون الأساسي؛
- صفة المؤسسين مقدمي الأموال والمستفيدين الحقيقيين؛
- دراسة تقنية واقتصادية متعلقة بالمشروع المزمع إنجازه؛
- وصف موجز للأنظمة الخاصة الداخلية للمشروع؛
- السياسة السرية وحماية البيانات والأموال والقيم؛

هذه العناصر خاصة بكل البنوك، أما الملف التكميلي فيتضمن العناصر التالية: (التعليمية رقم 25-02 ، 2025 ، المادة

(05)

- وصف متعلق ببيئة نظام المعلومات والبنية التحتية؛
- المراجع والسياسات، والأجهزة والتدابير المزمع تكريسها في مجال أمن نظام المعلومات المراجع المعيارية، والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأمن نظام المعلومات؛
- الأجهزة والتدابير المتعلقة بإدارة الحوادث واستمرارية الأنشطة؛

وكل هذه العناصر تم التفصيل فيها في التعليمية 25-02، وسيتم ذكرها في النقاط الموالية للمتطلبات إنشاء بنك رقمي.

2.2.4. الإجراءات المتعلقة بمنح اعتماد تأسيس بنك رقمي:

بعد الحصول على ترخيص تأسيس بنك رقمي تأتي المرحلة الثانية وهي طلب الاعتماد لأجل الانطلاق في ممارسة العمليات المالية والمصرفية الرقمية، وذلك من خلال تقديم طلب اعتماد البنك الرقمي إلى محافظ بنك الجزائر في أجل أقصاه 12 شهرا، يسري ابتداء من تاريخ تبليغ قرار الترخيص بالتأسيس أو الفتح للسماح بمباشرة نشاطه. وفي هذا السياق لا يمنح الاعتماد إلا بعد التأكد من توفر الشروط الإضافية الخاصة بالبنوك الرقمية والتأكد من التنفيذ الفعلي والتي تشمل نوعين من الشروط وهي توفر عناصر البنية التحتية الأساسية من نظام المعلومات والنظم التكنولوجية ومتطلبات أمن المعلومات ودرجة فعالية تلك النظم وقدرتها على دعم أنشطة البنك بكل أمان وضمان استمرارية النشاط، ويكون هذا من خلال تقرير تقييم يعده مكتب خارجي مستقل مختص. وعلى مقدم الطلب أن يحرص على تلبية أدنى المتطلبات من حيث المحتوى عند تحديد الإطار التعاقدي للتقرير المتعلق بالتقييم الخارجي المستقل، والتأكد من ذلك بعد إنجازه. (النظام رقم 04-24، 2024، المادة 10) & (التعليمية رقم 25-02 ، 2025 ، المادة 06)

3.4. المتطلبات المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية:

تعتبر البنية التحتية من أهم المتطلبات التي يجب أن تتوفر في البنوك الرقمية بما يجعلها قادرة على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وامتلاكها لموظفين ذوي مهارات كافية، وهذا نتيجة لطبيعة عمله والمخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا وضمان استمرار نشاطه، ولا ننسى أن البنية التحتية للبنوك الرقمية ليست ولا يمكن أن تكون معزولة عن بنية الاتصالات وتقنية المعلومات التحتية لأي بلد.

لهذا فرض على البنوك الرقمية قبل منح الترخيص بإنشائه ومنح الاعتماد لمباشرة نشاطه بأن يتم التأكد من توفر عناصر البنية التحتية الأساسية من نظام المعلومات والنظم التكنولوجية، لا سيما كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 4: محددات البنية التحتية الأساسية للبنوك الرقمية في الجزائر

خريطة نظام المعلومات	يشمل النظام البيئي، المهن، التطبيقات، إدارة الأنظمة، والبنى التحتية الرقمية والمادية، ومدى الاعتماد على التكنولوجيات المبتكرة.
إدارة ومعالجة ونشر المعلومات	وهي جميع العناصر والموارد التي تسمح بجمع، تخزين، وتحليل البيانات، التوقعات، تقييم القروض، ومعالجتها ونشر المعلومات (من المعدات، البرمجيات، الموارد البشرية، الإجراءات).
عرض الأنظمة المعلومات	وهي الواجهات المستخدمة لا سيما التطبيقات التجارية المختلفة، التطبيقات المحمولة، المواقع الإلكترونية، منصات الدفع، الروبوتات الحوارية (المساعدين الافتراضيين)، والقنوات الرقمية.
حوكمة الأمن الرقمي	تشمل كل الموارد المخصصة للأمن الرقمي ووضع الهيكل التنظيمي لتكنولوجيا المعلومات (IT)، والموارد البشرية المؤهلة، ووجود مسؤول أمن نظم المعلومات (RSSI).
أنظمة التسيير وإدارة المخاطر والامتثال	وهو توفر مختلف الأنظمة داخل البنك الرقمي والمتمثلة في نظام المعلومات والإفصاح، جهاز الرقابة الداخلية وتسيير المخاطر المرتبطة بالنشاط، النظام المحاسبي، النظام الاحترازي، نظام الوقاية من تبيض الأموال وتمويل

نحو إنشاء البنوك الرقمية في الجزائر: تحليل الواقع ومتطلبات التحول الرقمي

الإرهاب ومكافحتها، ساسية السرية وحماية البيانات والأموال والقيم.	
دعم العملاء	وهو نظام متكامل لخدمة العملاء يشمل مركز معالجة طلبات وشكاوى العملاء حضوريا (المقر الاجتماعي) والتطبيقات المخصصة لمعالجتها عن بعد.
المتابعة والصيانة	من خلال وضع سياسة الصيانة للعتاد والبرمجيات لنظام المعلومات.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المادة 05 من التعليمات رقم 02-25 والمادة 04 من النظام 01-24.

4.4. المتطلبات المتعلقة بأمن نظام المعلومات والأمن السيبراني:

يشكل الأمن الرقمي ركيزة أساسية في أي تحول رقمي ناجح ومهما كان طبيعة القطاع، لهذا عمل المشرع من خلال التعليمات 02-25 على حرصه الصارم على احترام طالب انشاء البنوك الرقمية ولمنح الاعتماد له أن يعتمد على استراتيجيات متقدمة وبروتوكولات وأنظمة لحماية البيانات والمعلومات لضمان سلامة البنية التحتية الرقمية للبنك وحماية بيانات العملاء، وهذا قبل منحه ترخيص الإنشاء والاعتماد، حيث يجب ضمان لا سيما ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 5: محددات نظام أمن المعلومات للبنوك الرقمية في الجزائر

الامتثال للمعايير والتنظيمات	- الاستناد للإطار الخاص بأمن المعلومات المزمع وضعه، من معايير دولية بالخصوص ISO/IEC (المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس/اللجنة الكهروتقنية الدولية)، NIST (المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا)، GDPR (النظام العام لحماية البيانات)، CIS (مركز أمن الانترنت). - الاستناد للإطار العام القانوني والتنظيمي الوطني، الذي يشمل المنظومة الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، قواعد الأمن المطبقة على النشاطات المنصبة على الأجهزة الحساسة، القواعد العامة المتعلقة بالخدمات البريدية والاتصالات الالكترونية، الملكية الفكرية (البرمجيات)، القواعد العامة بالتوقيع والتصديق الالكتروني، حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم متصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها، الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.
أمن البنية التحتية	- مدى توفر على الأجهزة والأنظمة التقنية والتكنولوجية لأمن نظام المعلومات (SSI) والأمن السيبراني على جميع مكونات البنية التحتية المادية والرقمية.
أمن قواعد البيانات والبرمجة	- مدى توفر على البرمجة النصية عبر المواقع Cross-Site Scripting، حقن قواعد البيانات SQL Injection»، تزويد الطلبات عبر المواقع «cross-Site Request Forgery»، أخطاء المنطق التطبيقية، أخطاء إدارة الذاكرة، تنفيذ الأوامر العشوائية، إدراج السجلات (محلية أو عن بعد).
أمن التطبيقات	وهي المتعلقة بأمن التطبيقات والتدقيق في البرامج المعلوماتية بتحديد الأجزاء الحرجة لتلك البرامج، والمتعلقة بآليات المصادقة، آليات التشفير، إدارة المستخدمين، متطلبات الأمن المرتبطة بالبيئة التي يستعمل فيها التطبيق، وأمن وسائل الدفع أمن المدفوعات.
مرونة نظام المعلومات والقدرة على إدارة الحوادث واستمرارية الأنشطة	وهي مستوى مرونة نظام المعلومات والقدرة على الاستجابة في حالة حدوث خلل في النظام، والوقاية منها وتبليغ عنها، مع وضع ملخص مبسط للجمهور يبرز نقاط الضعف أو حالات عدم الامتثال الحرجة المحتملة ذات الأصل التقني أو التنظيمي والإجراءات التصحيحية المقترحة. وملخص لنقاط الضعف وحالات عدم الامتثال المكتشفة والتدابير التصحيحية المقترحة مصنفة حسب درجة الخطورة والتسلسل الزمني لاختبارات الاختراق والمنهجية المستخدمة لاكتشاف نقاط الضعف واستغلالها، لضمان توافر واستمرارية النشاط في حالة وجود خلل في نظام المعلومات.
تحليل وإدارة المخاطر والتدقيق	- القدرة على تحليل المخاطر التي قد تعيق الأداء وتهدد سلامة وتوافر أنظمة البيانات واستمرار اشتغال البنية التحتية لنظم المعلومات، والتحكم فيها وتخفيفها. - الوقاية من الاضطرابات التي قد تمس نوعية الخدمات المقدمة للعملاء، فقدان بيانات العملاء، عمليات الاحتيال، التعطيلات التقنية، سرية البيانات وسلامتها. - عدم القدرة على اختراق جميع الأنظمة والتطبيقات. - التدقيق الداخلي والخارجي لنظام أمن المعلومات.
التدريب والتوعية	- تكوين مسؤولي إدارة الأنظمة ومسؤولي الأمن السيبراني. - برامج تدريبية لجميع موظفي البنك الرقمي. - توعية واعلام العملاء لخفض مخاطر الهجمات السيبرانية والهجمات عن طريق الهندسة الاجتماعية.

5.4. المتطلبات المتعلقة بالأنشطة والقواعد الاحترازية

يسمح للبنوك الرقمية ممارسة جميع العمليات المصرفية المنصوص عليها في القانون الجزائري، لا سيما تلقي الأموال من الجمهور، وعمليات القرض، والعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وكذا وضع جميع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل، كما يمكن للبنك الرقمي ممارسة العمليات الخاصة بتوظيف القيم المنقولة وكل منتج مالي واكتتابها وشراؤها وتسييرها وحفظها وبيعها. (النظام رقم 04-24، 2024، المادة 11) بشرط أن تخضع البنوك الرقمية للقواعد والشروط الاحترازية المطبقة على البنوك التقليدية، وإضافة لذلك يجب أن تلتزم بقواعد احترازية صارمة خاصة بالودائع وأخرى خاصة بطبيعة منح القروض حيث:

- بالنسبة للودائع: ألا تتجاوز ودائع الزبون الواحد والأطراف المرتبطة به نسبة 1% كحد أقصى من إجمالي ودائع البنك، يطبق هذا السقف بعد مرور سنة واحدة من تاريخ بدء النشاط.
- بالنسبة لمنح القروض: يمنع على البنوك الرقمية منح قروض للمؤسسات الكبرى، باستثناء القروض المستحقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت مؤسسات كبرى.
- لكن تعفى البنوك الرقمية من هاذين الشرطين بعد مرور خمس (05) سنوات من تاريخ بداية مزاولة نشاطها بشرط الحصول على ترخيص من بنك الجزائر، وأن ترفع رأسمالها إلى ما لا يقل عن 150% من الحد الأدنى لرأسمال البنوك الرقمية. (النظام رقم 04-24، 2024، المادة 12)
- فمن خلال هذا سمح للبنوك الرقمية بالقيام بمختلف الخدمات المصرفية التقليدية ومع ذلك فرضت عليها شروط إضافية خاصة مؤقتا بتسقيف ودائع العميل الواحد وعدم منح قروض للمؤسسات الكبرى، ضمانا لتوزيع المخاطر ومنع التركيز المالي. ولضمان أموال المودعين وعملاء البنك الرقمي نظرا لممارسته نشاط ذو مخاطر عالية لا سيما التقنية منها، الزم المشرع الجزائري على البنوك الرقمية وضع سيناريوهات التوقف الجزئي أو الكلي لنشاطها، وأن توفر تقييمات كافية للمخاطر وتقدير المدة الإجمالية المرتقبة للتوقف الجزئي أو النهائي. (النظام رقم 04-24، 2024، المادة 13)

2.4. تحديات إنشاء البنوك الرقمية في الجزائر

من خلال استعراض النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بإنشاء البنوك الرقمية في الجزائر، يظهر جليا استراتيجية بنك الجزائر في التوجه لتبني هذا النوع من البنوك، كخطوة هامة لمسايرة تطبيق استراتيجية البلاد للتحويل الرقمي، وتطوير السوق المصرفية الجزائرية، لكن رغم هذه الإيجابيات إلا أن الجزائر لا تزال حديثة في هذا المجال خاصة وأن العالم يحتوي على أكثر من 300 بنك رقمي نشط التي هي في تزايد مستمر (إضاءات، 2022، صفحة 04).

وبالاستناد لتجربة دولة الامارات العربية المتحدة كنموذج متقدم، التي تصدر المرتبة الأولى عربيا و24 عالميا في الشمول المالي لعام 2023 (alkhaleej، 2023) والأولى في الوطن العربي وشمال إفريقيا في التكنولوجيا المالية وبيئة الخدمات المالية الرقمية، (amf، 2021) والتي تضم ما بين 5 إلى 7 بنوك رقمية سواء كانت مستقلة أو تابعة لبنوك تقليدية، يتبن أن الجزائر لا تزال تواجه عدة تحديات لتجسيد هذا التوجه على المدى المتوسط، من أهمها:

1.2.4. التحديات المؤسسية

تتمثل التحديات المؤسسية في تخوف البنوك من التعقيدات وزيادة التكاليف والمنافسة، حيث تتخوف البنوك الجزائرية من تعقيدات الانتقال من العمل التقليدي إلى العمل الرقمي والتحول إلى بنوك رقمية كاملة، التي يجب عليها وضع

استراتيجية رقمية فعالة، والدراسة المعمقة لمتطلبات وتقدير تكاليف ذلك التحول، كون تحديث البنية التحتية مكلف ومعقد، التي تتطلب ميزانية مرتفعة وإمكانيات مالية ضخمة إضافة للوقت، والخوف من احتمال الفشل في الاستثمار دون عائد سريع.

كما تواجه البنوك في صناعة الخدمات المصرفية العديد من التحديات نتيجة المنافسة، بما في ذلك وضع المنتجات، وأفكار الابتكار وقنوات التوزيع، والاتجاهات السوقية الجديدة، والتسويق، وإدارة الأصول وتقليل المخاطر على مستوى الإدارة والتنظيم. حيث نجد أن بنوك دولة الامارات من خلال 20 عام الماضية تسعى للاستثمار بشكل كبير ووضع مبالغ ضخمة في تطوير الخدمات المالية ما سهل الدخول في مجال البنوك الرقمية. (emaratalyoun، 2025)

2.2.4. التحديات التكنولوجية

تتمثل التحديات التكنولوجية لإنشاء البنوك الرقمية في الجزائر في محدودية البنية التحتية الرقمية، حيث يشترط قبل منح الترخيص بإنشائها ومنح الاعتماد لمباشرة نشاطها التأكد من توفر عناصر البنية التحتية الأساسية من نظام المعلومات والنظم التكنولوجية، وهو ما يشكل تحديا من حيث التعقيد والتكلفة. فالحاجة إلى منصة موحدة تجمع بيانات العملاء، ودمج الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، وإنشاء تطبيقات محمولة آمنة وسهلة الاستخدام يتطلب استخدام تكنولوجيا مالية مبتكرة وأنظمة دفع الكتروني متطورة، حيث لا تزال البنوك الجزائرية حاليا في صراع لحل مشكلات عديدة ومعقدة تظهر أثناء تقديم الخدمات، وتتمثل في نقص الخبرة والكفاءة وضعف السرعة في الأداء. ويضاف إلى ذلك تحدي ضعف جودة وسرعة تدفق الأنترنت وعدم شمولية التغطية في البلاد. التي تعتبر محور الخدمات الرقمية، وبالعكس يتمتع القطاع البنكي في الامارات العربية ببنية رقمية متطورة وقنوات مصرفية مرنة تنافس أبرز الأنظمة المصرفية العالمية نتيجة إعطاء أولوية الاستثمار المبكر في هذا المجال، وإنشائها مكتب التكنولوجيا المالية فنتيك عام 2020 للإشراف على تحقيق الوصول للمركز الأول على المستويين الإقليمي والعالمي (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2026) & (albayan، 2026) حيث وصلت لتقديم 96% من الخدمات المصرفية عبر المنصات الرقمية وتقديم 70% عبر التطبيقات الذكية (emaratalyoun، 2025)، إضافة لتغطيتها الكاملة 100% للأنترنت التي تصدر المرتبة الأولى عالميا من حيث جود وسرعة التدفق ووصول نسبة التغطية بالجيل الخامس نسبة 97% (emaratalyoun، 2023).

3.2.4. التحديات القانونية والتنظيمية

تتمثل التحديات القانونية والتنظيمية في مدى مواكبة المشرع الجزائري للتطورات العصر الرقمي المتسارع، ورغم إصداره مجموعة من القوانين والتنظيمات وجعل إنشاء بنك رقمي في الجزائر أمرا ممكنا، إلا أن هذه النصوص لا تزال حديثة وفي طور التكيف مع متطلبات هذا النوع من البنوك، مما يحد من فعاليتها التطبيقية، إضافة لذلك ضرورة تكييفها مع مختلف النصوص القانونية الأخرى بإدراج الإطار القانوني للمعاملات المالية الرقمية في مختلف المجالات ووضع أطر للحماية من الجرائم الالكترونية، لتعزيز ثقة المستخدمين. فبالنظر لدولة الامارات تم وضع نظام موحد يؤثر على البنوك وشركات التأمين وكيانات التكنولوجيا المالية على حد سواء وبإشراف من مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي ليتماشى مع التطور المتسارع في القطاع المالي. (masarif، 2026)

4.2.4. التحديات الثقافية والاجتماعية

تتمثل التحديات الثقافية والاجتماعية في نقص الثقافة الرقمية لدى أفراد المجتمع الجزائري، حيث لا يزال هناك تفضيل للتعامل النقدي التقليدي خاصة لدى فئة كبار السن، مما يشكل عائقا أمام تبني الخدمات المصرفية الرقمية،

بسبب تخوفهم من الاحتيال الإلكتروني وارتكاب الأخطاء في المعاملات الرقمية التي قد تؤدي إلى خسائر مالية، إلى جانب ذلك غياب الوعي الكاف حول استخدام الوسائل الرقمية، وهذا السلوك غير مشجع لانتشار هذا النوع من البنوك، على خلاف المجتمع الإماراتي حيث أوضحت بيانات البنوك أن بين 86% و92% من عملاء بنوكهم مسجلين على الخدمات المصرفية الرقمية، وأن واحد من خمس عملاء منهم لديه حالياً حساب في بنك رقمي، ما يعكس ثقافة وثقة المجتمع لاستخدام الخدمات الرقمية وسهولة الوصول إليها. (albayan, 2026)

5.2.4. التحديات الاقتصادية

تتمثل التحديات الاقتصادية في كون الاقتصاد الجزائري لا يزال قائم على النقد ولا يمكن تحقيق التحول الرقمي بدون تجسيد الاقتصاد الرقمي والحد من السوق الموازية وتشجيع المعاملات الرقمية، خاصة وأن معظم معاملات المجتمع الجزائري قائمة على النقد ولا يمكن فهمها قويا للمعاملات المالية الرقمية، وعليه يجب تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم لخوض الاستثمار في هذا النوع من التحول. على عكس الاقتصاد الإماراتي الذي سجل 95% من المعاملات المصرفية عبر القنوات الرقمية (albayan, 2026).

6.2.4. التحديات الأمنية

تتمثل التحديات الأمنية في المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني ومخاطر الخصوصية، إذ تعتبر من أهم التحديات التي تواجه البنوك الرقمية فمن جهة معرضة باستمرار لاحتمالات الاختراقات والجرائم الإلكترونية، وخطر تسريب المعلومات والقلق من سرقة هوية مستخدميها، ما يتطلب جهوداً لتوفير أنظمة حماية متطورة وتعزيز ثقة المستخدمين. ومن جهة أخرى عليه احترام الشروط الصارمة لبروتوكولات وأنظمة لحماية البيانات والمعلومات لضمان سلامة البنية التحتية الرقمية للبنك وحماية بيانات العملاء، وهذا قبل منحه ترخيص الإنشاء والاعتماد، وتعد تجربة الإمارات نموذجاً رائداً من ناحية توفرها على بنية رقمية متطورة مع إشراف هيئة سيبرانية متخصصة المسماة المركز المتميز للأمن السيبراني. (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2026)

7.2.4. التحديات البشرية

تتمثل التحديات البشرية في ضرورة وجود إطار بشري مؤهل للإشراف والمراقبة على هذا النوع من البنوك، حيث يتطلب إنشاء بنوك رقمية التحول من العمل اليدوي إلى العمل الآلي، وتقليل القوى العاملة اليدوية مقابل زيادة الاعتماد على الأنظمة الرقمية. فالحد من محفظتها الإدارية يتطلب استخدام موارد بشرية ماهرة ومتخصصة، وهذا ما تعاني منه الجزائر من نقص نسبي في الكفاءات المتخصصة في التكنولوجيا المالية (FinTech)، والحاجة للتكوين المستمر لمواكبة التطورات الرقمية. وهذا ما تعتمد عليه استراتيجية تطوير التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات من خلال المساهمة في تنمية المواهب لتلبية احتياجاتها المتزايدة في التكنولوجيا المالية التي تتم من خلال برنامج تنمية المواهب وبرنامج تطوير المسارات المهنية. (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2026)

5. تحليل النتائج:

بعد هذه الدراسة شهد قطاع البنوك عدة تطورات ناتجة عن مسار التحول الرقمي معتمداً على التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات العمل المصرفي، بما يوفر التكلفة والجهد والوقت بشكل كبير ورضاء العملاء، فجاءت البنوك الرقمية كنتيجة حتمية لتبني التحول الرقمي في البنوك، ومسايرة العصر الرقمي ومتطلبات العملاء. وهذا ما نؤكد صحة الفرضية الأولى.

حيث تسعى الجزائر لمسايرة العالم في التوجه لإنشاء البنوك الرقمية التي تعتبر من الدول الناشئة في مجال التحول الرقمي الذي أصبح ضرورة حتمية وليس مجرد خيار، فعملت على تحقيق تحول رقمي شامل في جميع الخدمات والمعاملات من خلال إعداد الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي برؤية "من أجل جزائر رقمية 2030" سنة 2024، وإصدار مجموعة من القوانين والتنظيمات التي تنظم إنشاء وعمل البنوك الرقمية. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

لكن رغم الإيجابيات، تواجه البنوك الرقمية تحديات تتعلق بالتكيف مع القوانين وضمان مستوى عالٍ من أمن المعلومات وتطوير البنية التحتية الذان يعدان جزء لا يتجزأ وشرط أساسي لنجاح البنوك الرقمية، كما أن نقص الوعي لدى بعض فئات المجتمع بالتكنولوجيا الرقمية قد يحد من اعتماد هذه الخدمات في البداية. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

6. خاتمة:

بناء مما سبق يمكن القول أن البنوك الرقمية تمثل نموذجا متطورا لمسار التحول الرقمي الشامل في قطاع البنوك، استجابة لتطلعات العملاء في العصر الرقمي وانتشار استعمال الهواتف الذكية، بتبني هذه البنوك تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتكنولوجيا المالية في كافة أنظمتها ومعاملاتها المالية والمصرفية للخروج من إطار تقديم خدمات تقليدية إلى خدمات رقمية، معتمدة على ما يسمى بالتقنيات الرقمية SMACIT التي تشمل (الاجتماعية، المتنقلة، التحليلات، الحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء).

وفي ظل هذا التحول، انضمت الجزائر إلى قائمة الدول التي تبنت البنوك الرقمية كجزء من استراتيجياتها للتحول الرقمي، مواكبة بذلك التوجهات العالمية نحو التحول الرقمي، وبالتالي خطت خطوة مهمة نحو اعتماد التكنولوجيا لتحسين الخدمات المالية، بما يعزز الشمول المالي والرفع من التنافسية في قطاع البنوك. فمن خلال هذه الدراسة نم التوصل للنتائج التالية:

نتائج الدراسة النظرية:

- ارتبط ظهور العالم الرقمي بظهور شبكة الانترنت، وقد تطورت بمرور الوقت بشكل متسارع ومتداخل مع الممارسات الاجتماعية والتجارية، مما غير جذريا سلوكيات المجتمع وتعاملاته المالية والتجارية، مادفع بالمؤسسات بدمج عناصر التحول الرقمي لتعزيز كفاءتها وأدائها؛
- يعتمد التحول الرقمي في قطاع البنوك على مجموعة من العناصر الأساسية التي تعمل معا لتحقيق التطوير والابتكار في تقديم الخدمات المصرفية والتي يحتاج لها إنشاء أي بنك رقمي، على أن يوفر سياسية لحماية خصوصية وأمن المعلومات المصرفية؛

نتائج الدراسة التطبيقية:

- تعتبر الجزائر من الدول الناشئة في مجال التحول الرقمي، ولأجل تحقيق تحول رقمي شامل في جميع الخدمات والمعاملات، قامت سنة 2024 بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي برؤية "من أجل جزائر رقمية 2030"، وفق مقاربة تشاركية وتشاورية شاملة مع جميع القطاعات والفاعلين والمتعاملين الاقتصاديين في مجال الرقمنة من القطاعين العام والخاص وبالأخص المؤسسات الناشئة؛
- يتضح من واقع بيئة التحول الرقمي في الجزائر أن هناك تقدما ملحوظا للغاية في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالاتها، التي ظهرت من خلال:

- تحتل الجزائر المرتبة 74 عالميا حسب ترتيب مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقرير جوان 2025؛
- زيادة اشتراكات الأنترنت في الهاتف سواء الثابت أو النقال وزيادة في سرعة تدفق الأنترنت، فحققت حظيرة اشتراكات الأنترنت للهاتف الثابت والنقال حتى جوان 2025 ما يزيد عن 59,10 مليون اشتراك أي مستخدم للأنترنت، ليصل نطاق التردد الدولي المستخدم بـ 9,8 تيرايت؛
- بلغت نسبة مستخدمي الهواتف النقالة في الجزائر 116% من إجمالي عدد السكان، وهذا يشير إلى أن العديد من الأشخاص يستخدمون أكثر من هاتف نقال واحد، ونسبة استخدام الأنترنت يمثل نسبة كبيرة من إجمالي عدد السكان التي قدرت بـ 76,9%، و54,2% منها يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي، وهي نسب تدل على أهمية التحول الرقمي في البلاد.
- أحرز القطاع المصرفي في الجزائر تقدما ملحوظا في مجال خدماته المصرفية والمالية الذي عمل على مواصلة الجهود لمواكبة عصر التحول الرقمي، من توفيره خدمات مصرفية رقمية، وإطلاق تطبيقات رقمية، وتحسين البنية التحتية الدفع الآلي عن طريق الأنترنت ومحطات الدفع الإلكتروني والهاتف المحمول، والسحب عن طريق جهاز الصرف الآلي، وتوفير بطاقات المتداولة؛
- لا تزال الجزائر حديثة على تجسيد بنوك رقمية لكن عملت على وضع أطر قانونية وتنظيمية لمواكبة التحول الرقمي وتسريع تطبيقه ما يسمح بوضع نظام بيئي رقمي نشط، مؤمن وفعال للجميع، من خلال إصدار مجموعة من القوانين والتنظيمات أهمها التعليم رقم 25-02 المؤرخ في 02 مارس 2025، والمتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي.
- لا يكفي الإطار القانوني لإنشاء واعتماد البنوك الرقمية وإنما يجب تهيئة البيئة الاقتصادية لتشجيع الاستثمار في هذا النوع من الخدمات
- لم يتم بعد إنشاء بنوك رقمية متكاملة في الجزائر، بل اقتصر الأمر على تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك التقليدية.
- ومن خلال نتائج الدراسة يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات تتمثل في:
- تشجيع البنوك على دمج الابتكار والتحول الرقمي في الخدمات المصرفية كتمهيد للعمل كبنوك رقمية؛
- العمل على تحفيز البنوك للدخول في شراكات مع المؤسسات التكنولوجية (Fintech) خاصة المؤسسات الناشئة؛
- العمل على تكوين الموارد البشرية في قطاع البنوك وتطوير مهاراتها الرقمية؛
- المبادرة في القيام بدورات تحسيسية لنشر الثقافة الرقمية لدى الزبائن للرفع من ثقتهم والتوجه للتعامل التدريجي مع الخدمات الرقمية لتأتي مرحلة التعامل مع البنوك الرقمية.

7. قائمة المراجع:

1. بن غالية كزّة، و حاج قويدر قورين . (2025). دور التحول الرقمي في تعزيز النظم المحاسبية بالمؤسسات المصرفية -دراسة استقصائية على عينة من المصارف بولاية الشلف- مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد رقم 14، العدد 01.
2. زيدان سمية، و عصماني سفيان. (2024). دراسة تحليلية لخصوصية وأمن المعلومات المصرفية في بيئة البنوك الرقمية -دراسة حالة بنكسي الجزائر-. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية -جامعة المسيلة-، المجلد 17، العدد 02.

3. قنشي خديجة، و فؤاد مخربش . (2025). دور التحول الرقمي في تعزيز الميزة التنافسية في القطاع المصرفي. *مجلة الحقوق والحريات*, المجلد رقم 13، العدد الأول.
4. القانون رقم 09-23. (21 جوان، 2023). يتضمن القانون النقدي والصرفي،. *الجريدة الرسمية الجزائرية*، العدد رقم 43، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2023.
5. النظام رقم 01-24. (06 فيفري، 2024). المتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس بنك ومؤسسة مالية واعتمادها .
6. النظام رقم 02-24 . (06 فيفري، 2024). والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.
7. النظام رقم 04-24. (13 أكتوبر، 2024). المتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي.
8. التعليم رقم 02-25. (02 مارس، 2025). المتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي.
9. (2019) Mpt/التقرير السنوي لتطور مؤشرات خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية لسنة 2019 .
10. بنك الجزائر. (2024). *التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2024*. <https://www.bank-of-algeria.dz>.
11. معهد الدراسات المصرفية. (2024). الرقمنة واستراتيجيات التحول في البنوك. الكويت: نشرة توعوية، السلسلة 16، العدد 03.
12. alkhaeej (2023). <https://www.alkhaeej.ae/2023-10-03> /الإمارات-الأولى-عربياً-وال-24-عالمياً-في-الشمول-الاقتصادي/أسواق-الإمارات/اقتصاد
13. albayan (2026). <https://www.albayan.ae/economy/business/uae-economy/1136730>
14. مصرف الإمارات العربية المتحدة، (2026) <https://www.centralbank.ae/ar>
15. صندوق النقد العربي، 2021 <https://www.amf.org.ae/ar/news/27-04-2021/sndwq-alnqd-alrby-yutlq-mwshr-aqlymy-lltqnyat-almalywt-alhdytht-lqyas-ttwr-snat>
16. Emaratalyoun (2025) <https://www.emaratalyoun.com/business/local/2025-05-26-1.1947564>
17. Emaratalyoun (2023) <https://www.emaratalyoun.com/business/local/2023-12-27-1.1812467>
18. SNTN. (2024). *الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر "من أجل جزائر رقمية 2023"*، نسخة أوت 2024. تم الاسترداد من <https://hcn.dz/SNTN-Ar.pdf>
19. mp. (2025). تم الاسترداد من وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية : <https://www.mpt.gov.dz> /الجزائر-تتقدم-ب-15-مرتبة-في-مؤشر-تنمية-ت/
20. mpt. (2025). Récupéré sur <https://www.mpt.gov.dz> /أرقام-ومؤشرات/
21. masarif (2026). <https://masarif.ae/ar/news/uae-unified-financial-regulation-cbuae-law>
22. OECD. (2025). تم الاسترداد من <https://goingdigital.oecd.org/ar/about>
23. datareportal. (2025). *التقرير الرقمي للجزائر لسنة 2025*. Récupéré sur <https://datareportal.com/reports/digital-2025-algeria>
24. GIEmonetique. (2025). تم الاسترداد من تجمع النقد الآلي: <https://giemonetique.dz>
25. hdfcbank. (2025). Retrieved from <https://www.hdfcbank.com/personal/resources/learning-centre/digital-banking/what-is-digital-banking>
26. Kafia, B., & et.al. (2024). The Digital transformation in Algeria's banking sector: What opportunities for the country's economy? *Educational Administration: Theory and practice*, 30 (8).
27. Shoikova, E. (2021). *Digital Transformation Concept*. Retrieved from <https://transformwork.eu/wp-content/uploads/2023/04/digital-transformation-concept-note.pdf>
28. Vijayashree, M., & Recent, T. (2022, October). Major Opportunites and Challenges of Digital Bnking in Indian Context. *International journal of Research Publication and Reviews*, Vol 3, N°10.